ما خالف فيه المبرِّدُ البصريين

في كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) لابن الانباري

م.م. احمد جاسم محمد

الجامعة العراقية ـ كلية الآداب

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي جعل الاختلاف سنة من سننه فقال: ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾[1] وقال ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ ﴾[2] .

والصلاة والسلام على خير من نطق بالضاد، الصادق الامين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،

أما بعد فتكمن أهمية هذا البحث في جانبين ،أحدهما اهمية الامام العالم المبرِّد ،والاخر هو ابراز العقلية النحوية التي تميز بها النحاة العرب، تلك العقلية التي لم تكن مقيدة بقيود التقليد الاعمى بل هي عقلية تسعى وراء الحجة والدليل .

وعالج البحث ست مسائل جرى تقسيمها على مبحثين أحدهما خصص للحروف، والاخر للأسماء، ومهدت للبحث بترجمة للعالم موضوع البحث (المبرِّد) واردفت المبحثين بخاتمة تضمنت ابرز النتائج التي خلص اليها الباحث ،وقد التزمت في بحثي بعرض اراء البصريين وحججهم ،واقوال الكوفيين وحججهم فضلا عن رأي المبرِّد وحجته ثم أضف الى ذلك ترجيح ابن الانباري، بعده أذكر ما يبدو لي من رأي .

واعتمدت في عرض المسائل الخلافية كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) لان البحث مقيد به ،فضلا عن كتابي المبرد (المقتضب، والكامل) فضلا عن أمات الكتب ابرزها (الكتاب) و(المقتصد في شرح الايضاح) و(الاصول في شرح النحو) ومراجع اخرى .

وختاما أحمد الله أن وفقني لهذا .

---

[1] سورة هود :آية (١١٨)

[2] سورة الروم: آية (٢٢)

التمهيد

المبرِّد

هو العالم النحوي الجليل محمد بن يزيد بن عبد الاكبر بن عمر ابن حسان[١]بن سليم [٢]بن سعد بن عبد الله بن زيد بن مالك بن الحارث ابن عامر بن عبد الله بن بلال بن عوف بن أسلم بن ثمالة [٣]،ويقال ايضا الثمالي الازدي البصري المعروف بالمبرِّد النحوي [٤] .

ولد المبرد يوم الاثنين غداة عيد الاضحى من العام مئتين وعشرة للهجرة[٥]، أما فيما يخص نشأته وصباه فلم تذكر المصادر عنها شيئا سوى أنه كان جميلا[٦] وانه أكب منذ صغره على التزود من اللغة على أيدي أعلام عصره من البصريين، وكان شغوفا بالنحو والصرف حيث قرأ كتاب سيبويه على الجرمي (ت٢٢٥هـ)ثم توفي الجرمي فابتدأ قرآته على المازني (ت٢٤٩هـ).[٧]

سبب تلقيبه بالمبرِّد :

اختلفت المصادر حول سبب تلقيب أبي العباس بالمبرِّد ،فقد ذكر الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي أن المبرد سئل عن سبب هذه التسمية ،فقال: طلبني صاحب الشرطة للمنادمة والمذاكرة ،فكرهت الذهاب اليه فدخلت إلى أبي حاتم السجستاني، فجاء رسول الوالي يطلبني، فقال لي

---

[١] ينظر طبقات النحويين واللغوين للزبيدي الاندلسي :١٠١، وينظر إنباه الرواة على أنباء النحاة للقفطي :٢٤٠/٣.

[٢] ينظر: معجم الادباء :١٣٧/٧ .

[٣] ينظر: طبقات النحويين واللغوين :١٠١.

[٤] ينظر: وفيات الاعيان، وابناء الزمان :٣١٤/٤.

[٥] ينظر: معجم الادباء :٢٦٩/٧.

[٦] ينظر: بغية الوعاء في طبقات اللغوين والنحاة :٢٦٩/١.

[٧] ينظر: انباه الرواة على أنباء النحاة :٢٤٢/٣ .

أبو حاتم :ادخل في غلاف مزمّلة فارغ ،فدخلت فيه وغطى رأسه ثم خرج إلى الرسول وقال :ليس عندي، فقال ،أخبرت أنه دخل اليك ،فقال: ادخل الدار وفتشها ،فدخل فطاف كل موضع في الدار ،ولم يفطن لغلاف المزمّلة ثم خرج فجعل أبو حاتم يصفق وينادي على المزمّلة :المبرِّد المبرِّد، وتسامع الناس بذلك فلهجو به[1] .

وقيل أنه لقب بالمبرِّد ،لانه لما صنف المازني كتاب الالف واللام سأله عن دقيقه وعويصه فأجابه بأحسن جواب، فقال له المازني: قم فأنت المبرد بكسر الراء ،أي المثبت للحق، فحرّفه الكوفيون وفتحوا الراء .[2]

وقد اخذ العلم فضلا عن المسمعي ،والمازني على يد نخبة من علماء عصره منهم :

– الجاحظ (ت٢٢٥هـ): ظهرت تلمذته على يد الجاحظ فيما رواه عنه في كتابه الكامل ،حيث كناه بالليثي تارة، وباسمه الحقيقي أخرى[3] .

– الزيادي (ت ٢٤٩هـ) روى عنه المبرد في كتابه الكامل [4] .

– الرياشي (٢٥٧هـ) قال عنه المبرد :(وقرأت على أبي الفضل العباس بن الفرج الرياشي)[5] .

---

[1] ينظر: وفيات الاعيان :٣٢١/٤.

[2] ينظر :معجم الادباء: ١٣٧/٧ .

[3] ينظر: الكامل في اللغة والادب: ٦٦/٢.

[4] ينظر: المصدر نفسه: ٢٠١/١.

[5] المصدر نفسه :٨٥/١.

تلامذته: -

- أبو بكر المعروف بمبرمان النحوي (ت٣٢٦هـ) اخذ النحو عن المبرد وعن الزجاج وكان اماما في النحو .[١]

- الاخفش الصغير علي بن سليمان بن الفضل الاخفش (ت٣١٥هـ).[٢]

- ابن درستويه (ت٣٤٧هـ) .[٣]

- ابن السراج (ت٣١٦هـ).[٤]

مؤلفاته :-

ترك المبرد بحرا زاخرا من المؤلفات في علوم العربية، ومن هذه المؤلفات :(كتاب الكامل في اللغة والادب، و الروضة، والمقتضب، والاشتقاق، والانواء والازمنة، والقوافي، والمدخل الى سيبويه، والمقصور والممدود ،والمذكر والمؤنث ...[٥].

وفاته:-

توفي في بغداد في شوال وقيل في ذي القعدة من العام مئتين وخمس وثمانين للهجرة في خلافة المعتضد.[٦]

---

[١] ينظر: معجم الادباء /٢٥٤/١٨ .

[٢] ينظر: وفيات الاعيان وابناء ابناء الزمان /٤٤/٣.

[٣] ينظر: المصدر السابق: ٤٤/٣

[٤] ينظر :معجم الادباء: ١٩٧/١٨.

[٥] ينظر: الفهرس: ٢٦٧ -٢٦٨ .

[٦] ينظر: معجم الادباء: ١٤٢/٧ .

المبحث الأول

اولا: الضمير بعد لولا
ثانيا: حاشا بين الفعلية والحرفية
ثالثا: واو (رب)

القول في الضمير في (لولاي – لولاك – لولاه)

تعد هذه المسألة من المسائل التي اختلف فيها النحويون، اذ تعددت آراؤهم، واختلفت وجهات نظرهم فيها، وقد تعرض ابن الانباري في انصافه لهذا الخلاف فقال :((ذهب الكوفيون الى ان (الياء والكاف) في (لولاي ولولاك)في موضع رفع، واليه ذهب ابو الحسن الاخفش من البصريين ،وذهب البصريون الى أن (الياء والكاف) في موضع جر ب(لولا)، وذهب أبو العباس المبرد الى أنه لا يجوز أن يقال: (لولاي ولولاك)، ويجب أن يقال (لولا أنا ولولا أنت) فيؤتى بالضمير المنفصل كما جاء به التنزيل في قوله :﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [(١)] ولهذا لم يأت في التنزيل الا منفصلاً))[(٢)].

ومما تقدم من قول الانباري يتبين لنا أن في المسألة ثلاثة مذاهب:

الاول: مذهب الكوفيين والاخفش[(٣)]: أن هذه الضمائر في موضع رفع بالابتداء ،ولا عمل ل(لولا) فيها .

---

(١) سورة سبأ، اية ٣١

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة (٩٧) .٢ /٦٨٧، وينظر ائتلاف النصرة: المسألة (٥٥) ٦٥-٦٦.

(٣) ينظر: مذهب الكوفيين والاخفش: المقتضب :٧٣/٣، وأمالي ابن الشجري: ٢١٢/٢، وشرح المفصل :٢ /٣٤٣، والايضاح في شرح المفصل :٤٥٤/١ – ٤٥٥، وشرح الكافيه:٤٧/٣، ومغني اللبيب :٢ /٢٨٩،وشرح الدماميني على مغني اللبيب :٢ /١٨٨، وهمع الهوامع :٣٧٥/٢ .

الثاني: مذهب البصريين وسيبويه [1] أن هذه الضمائر في موضع جر ب (لولا)

الثالث :مذهب المبرد [2]أنه لا يجوز هذا التركيب، فلا يقال (لولاي ولولاك)

ويتضح مذهبه هذا بقوله :((أما قولك :(لولاك) فان سيبويه يزعم أن (لولا) تخفض المضمر ،ويرتفع بعدها الظاهر بالابتداء، فيقال :اذا قلت (لولاك) ما الدليل على أن َ(الكاف) مخفوضة دون أن تكون منصوبة، وضمير النصب كضمير الخفض، فيقول :انك تقول لنفسك (لولاي)، ولو كانت منصوبة لكانت (النون) قبل (الياء) كقولك :(رماني وأعطاني)،فيقال له :الضمير في موضع ظاهر، فكيف يكون مختلفا؟ و ان كان جائزاً فَلِم َلا يكون الفعل وما أشبهه نحو (انَ) وما كان معها في الباب ؟

قال أبو العباس :والذي أقوله (انَ هذا خطأ) لا يصح أن نقول الا(لولا أنت) قال الله عز وجل ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [3] ومَن خالفنا بعد فهو لابد يزعم أن الذي قلنا أجود، ويدعي الوجه الاخر فيجيزه على بُعد [4]

---

[1] ينظر: مذهب البصريين وسيبويه: الكتاب: ٣٧٣/٢ – ٣٧٥ ،وشرح المفصل :٣٤٢/٢ ،والايضاح في شرح المفصل :٤٥٤/١ ،وشرح الكافية :٤٧/٣ ،وشرح الدماميني على مغني اللبيب :١٨٨/٢ ،وهمع الهوامع :٣٧٥/٢ .

[2] ينظر: مذهب المبرد: المقتضب :٧٣/٣ ،وشرح المفصل :٣٤٣/٢ – ٣٤٤،وشرح الدماميني على مغني اللبيب :١٨٨/٢،وهمع الهوامع :٣٧٥/٢ .

[3] سورة سبأ، آية٣١

[4] الكامل في اللغة والادب :١٢٧٧/٣–١٢٧٨.

وبذا يكون المبرد قد رَدَ مذهب البصريين وسيبويه في هذه المسألة اعتماداً على السماع والقياس وأشار الى مذهب الكوفيين والاخفش دون أن يسميه وأجازه عن بعد ،وفي الوقت ذاته يرى أن ما جاء به في هذه المسألة هو الاجود .

وقد احتج الكوفيون والاخفش لمذهبهم بأن قالوا :((انما قلنا انَ(الياء والكاف) في موضع رفع ،لان الظاهر الذي قام (الياء والكاف) مقامه رفع بها على مذهبنا، وبالابتداء على مذهبكم ،فكذلك ما قام مقامه . قالوا:ولا يجوز أن يقال (هذا يبطل بعسى) ،فان (عسى) تعمل في المظهر الرفع وفي المكني َالنصب، لانا نقول :الجواب على هذا من ثلاثة اوجه، أحدها: أنا لا نسلم أنها تنصب المكني ،وانما هو في موضع رفع بعسى ،فاستعير للرفع لفظ النصب في (عسى) ،كما استعير لفظ الجر في (لولاي ولولاك) واليه ذهب الاخفش من أصحابكم . والوجه الثاني: أن (الكاف) في موضع نصب ب(عسى) ،وأن اسمها مضمر فيها، واليه ذهب أبو العباس المبرد من أصحابكم، والوجه الثالث :أنا نسلم أنه في موضع نصب، ولكن لانها

حملت على (لعلّ) فجعل لها اسم منصوب وخبر مرفوع، وهو هاهنا مقدر، وانما حملت على (لعلَ) لانها في معناها ألا ترى أن َ(عسى) فيها معنى الطمع ،كما أن َ(لعل) فيها معنى الطمع، فأما (لولا) فليس في حروف الخفض ما هو بمعناه فيحمل عليه فبان الفرق بينهما ....))[1]

أما البصريون وسيبويه الذين يرون أن هذه الضمائر في موضع جر ب(لولا)

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة (٩٧) :٦٨٧/٢- ٦٨٨.

فاحتجوا بأن قالوا :((انما قلنا ان المكني في (لولاي ولولاك) في موضع جر، لان الياء والكاف لا تكونان علامة مرفوع، والمصير الى ما لا نظير له في كلامهم محال، ولا يجوز أن يتوهم أنهما في موضع نصب، لان (لولا) تخفض الياء والكاف فحروف الخفض لابد أن تتعلق بفعل فبأي فعل تتعلق ؟ لانا نقول: قد تكون الحروف في موضع مبتدأ لا تتعلق بشيء كقولك (بحسبك زيد) ومعناه (حسبك) ....وكقولهم: (هل من أحد عندك) اي هل أحد عندك؟..........وان كانت قد عملت الجر وكذلك (لولا) اذا عمات الجر صارت بمنزلة الباء في (بحسبك) و(من) في (هل من أحد عندك) ولا فرق بينهما [١] .

وقد ردَ ابن الانباري ما احتج به البصريون وسيبويه وأكد ترجيحه مذهب الكوفيين بقوله ((والصحيح ما ذهب اليه الكوفيون))[٢] كما رجح الزبيدي ما ذهب اليه الكوفيون في هذه المسألة قائلاً : ((والارجح عندي هنا، مذهب الكوفيين، لما ذكروه و لانه قد تستعاد علامة لعلامة))[٣].

أما ما ذهب اليه المبرد في هذه المسألة وعدم تجويزه أن يقال (لولاي ولولاك) فرده ابن الانباري بقوله: ((وأما انكار أبي العباس المبرد جوازه فلا وجه له، لانه قد جاء ذلك كثيراً في كلامهم وأشعارهم ....)) [٤].

---

[١] الإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة (٩٧):٦٨٩/٢ .

[٢] المصدر نفسه، الموضع نفسه .

[٣] ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: المسألة (٥٥) :٦٦.

[٤] الإنصاف في مسائل الخلاف :٦٩٠/٢ .

وتابع الاشموني ابن الانباري في رده مذهب المبرد قائلاً :((وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يرد من لسان العرب وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم كقوله[1] :

أتطمع فينا مَــن أراق دماءنـــا ولولاك لم يعرض لاحسابنا حســن

وقوله:[2]

وكم من موطنٍ لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قنة النيق منهوي[3]

أما الصبان فعلى ما يبدو أنه وافق الاشموني في رده ما ذهب اليه المبرد فاكتفى برد الاشموني لهذا المذهب ولم يعلق عليه، بل ولم يصرح به مطلقاً الا أن عبارته كانت واضحة في رد مذهب سيبويه والبصريين، وقبول مذهب الاخفش والكوفيين، فبعد أن عرض مذهب سيبويه، نقل عن ابن هشام ما اعتل به لهذا المذهب من أنَ(لولا) حرف جر حملاً على (لعل ورُبَ) فرده الصبان، لما يسببه هذا التعليل من اختلال بأصل المعنى هذا من جهة ،وبأن حرف الجر لابُدَ له من متعلق اذا ما جعلنا (لولا)حرف جر أصلي من جهة أخرى، فقال الصبان ما نصه :((قوله: (ان لولا حرف جر) أي لا يتعلق بشيء ك(رُبَ)

---

(1) البيت لعمرو بن العاص وهو من قصيدة من بحر الطويل يخاطب بها معاوية ابن أبي سفيان، ينظر: القاصد النحوية :٤٣٨/٢، وهو بلا نسبة في الغَرة المخفية في شرح الدرة الالفية :١٧٦/١ ،شموني على ألفية ابن مالك: ٣/ ١ وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك :٧/٣، وشرح ١٩٢١.

(2) ،البيت لزيد بن الحكم الثقفي . ينظر . الغُرة المخفية في شرح الدرة الالفية :١٧٧/١، والمقاصد النحوية :٤٣٩/٢ وهو بلا نسبة في شرح الكافية :٤٦/٣، وشرح ابن عقيل :٨/٣، وشرح الا شموني :١٩٨/٣ ،وهمع الهوامع :٣٧٤/٢

(3) شرح الاشموني على ألفية ابن مالك :١٩٢/٣-١٩٨، وينظر حاشية الصبان :٢٠٦/٢-٢٠٧ .

و(لعلَ) الجارة تنزيلا للثلاثة منزلة الجار الزائد كذا في المغني، [١]وفيه نظر للفرق باختلال أصل المعنى بحذف (لولا) دون (رُبَ) و(لعل) ولهذا ضعف الرضي[٢] مذهب سيبيويه هذا بأن حرف الجر الاصلي لابد له من متعلق ولا متعلق ل(لولا) فافهم) [٣]، أما مذهب الاخفش فبد أن عرض الصبان له بقوله: ((فقول الشارح وزعم الاخفش أنها في موضع رفع اي فقط ،وقوله (ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع))[٤] قال معللاً لما ذهب اليه الاخفش: ((وان كان غالب نيابة الضمائر في الضمائر المنفصلة فقد وجدت في المتصلة كما في (عساه وعساك وعساني) على قول تقدم في أفعال في أفعال المقاربة، وانظر هل وضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع لازم على مذهب سيبويه من حيث أن الضمير في محل رفع بالابتداء أو غير لازم الظاهر الثاني لما مر من أن معنى كون (الكاف والهاء والياء) ليست ضمائر رفع انها لا تكون في محل رفع فقط، فلا ينافي أنها تكون في محل رفع وجر كما في (عجبت من ضربك زيداً)[٥]

ثم يحسم الامر لصالح الاخفش بقول الدماميني :((واعلم أنك اذا عطفت على مدخول (لولا) اسماً ظاهراً تعين رفعه اجماعاً، لانها تجر الظاهر نبه عليه الدماميني[٦])[٧]

---

[١] ينظر: مغني اللبيب: ٣٠١/١ .

[٢] ينظر: شرح الكافية ،٤٧/٣ .

[٣] حاشية الصبان: ٢٠٦/٢ .

[٤] المصدر نفسه: الموضع نفسه

[٥] المصدر نفسه، الموضع نفسه .

[٦] ينظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب :١٨٨/٢.

[٧] حاشية الصبان :٢٠٦/٢ .

وبعد عرض هذه الاراء والاقوال في هذه المسألة يرى الباحث أن الارجح ما ذهب اليه الكوفيون والاخفش فضلاً عن رد ابن الانباري والاشموني والصبان لما ذكره البصريون وسيبويه والمبرد في هذه المسألة والعلل التي اعتلوا بها، فان الضمير الواقع بعد (لولا) يجب أن يكون مرفوعاً لاننا نقول في المظهرات (لولا زيد)، لان (لولا) من كلمات الابتداء، ولا يجيء بعدها الاسم الا مرفوعاً، لذلك يجب أن يرتفع ما بعدها والمضمر قافٍ أثر المظهر في الارتفاع والانتصاب والانجرار اذا وقع موقعه .

(حاشا بين الفعلية و الحرفية)

اختلف النحويون في (حاشا) أهي فعل ؟ أم حرف ؟ أم انها مترددة بين الفعلية والحرفية ؟ ،وقد أشار مصنفو الخلاف النحوي الى هذه المسألة وعرضوا لآراء ومذاهب النحاة فيها ،فقد ذهب الكوفيون الى أن (حاشا) في الاستثناء فعلٌ ماضٍ،وذهب بعضهم الى أنها فعل استعمل استعمال الادوات ،وذهب البصريون الى أنها حرف جر ،وذهب أبو العباس المبرد إلى أنها تكون فعلا وتكون حرفاً.[1]وبذا يكون المبرد قد خالف البصريين في فعلية (حاشا)اذ قال ((أما ما كان حرفاً من أدوات الاستثناء ف (حاشا وخلا)وما كان فعلا ف (حاشا وخلا) وان وافقا لفظ الحروف ،و (عدا ولا يكون).وأما (حاشا)فبمنزلة (خلا) اذا أردت بها الفعل ،انما معناه جاوز من قولك :خلا يخلو ،كذلك (حاشا يحاشي)، وكذا قوله :أنت أحب الناس الي ولا حاشي أحداً)،اي لا

---

[1] ينظر :الإنصاف في مسائل الخلاف :المسألة (٧٣٧) :٢٧٨/١،والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين .المسألة (٦٩) :٤١٠،وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة المسألة (٥٦) :١٧٧.

استثني أحداً وتصييرها فعلاً بمنزلة الاستثناء قول أبي عمر الجرمي، وأنشد من البسيط:[1]

ولا ارى فاعلاً في الناس يشبهه ولا أحاشي من الاقوام من أحـــدٍ

و تقول :(أتاني القوم حاشا زيدٍ)،ودليل كونها فعلاٌ هو دخولها على اللام ،في قولك (حاشا لله) لو كانت حرفاً لم تدخل على حرف .[2]

وهكذا فقد حدد المبرد نظرته الى (حاشا) في كونها فعلاً وموافقته الكوفيين فيما ذهبوا اليه ،معتمداً في رأيه أصلين هامين من أصول الاستدلال وتقعيد القواعد النحوية ألا وهما السماع القياس ،أما السماع فقول النابغة الذبياني ،وأما القياس فصحة دخول (حاشا) على حرف الجر اللام في قولنا (حاشا لله) اذ لو كانت حرفا لم تدخل على الحرف، وما احتج به المبرد لمذهبه هو عينه ما احتج به الكوفيون القائلون بفعلية (حاشا) ،قال ابن الانباري :((أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا :الدليل على أنه فعل أنه يتصرف ،والدليل عن أنه يتصرف قول النابغة:

ولا أرى فاعلاً في الناس يشـــبهه وما أحاشي من الاقوام من أحدٍ

واذا ما كان متصرفاً فيجب أن يكون فعلاً، لان التصرف من خصائص الافعال، ومنهم من تمسك بأن قال :الدليل على أنه فعل أن لام الخفض تتعلق به ،قال الله تعالى ﴿ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[3] وحرف الجر انما يتعلق بالفعل لا بالحرف ،لان الحرف لا يتعلق بالحرف ،وانما حذفت اللام لكثرة استعماله في الكلام، ومنهم من تمسك

---

[1] البيت للنابغة الذبياني :ديوانه :٢٠

[2] المقتضب :٣٩١-٣٩٢،وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف :٢٧٨/١،وشرح المفصل :٦٣/٢،وشرح الكافية :١٥٢/٢-١٥٣،ومغني اللبيب :١٦٥ .

[3] سورة يوسف :اية (٣١) .

بأن قال :الدليل على انه فعل أنه يدخله الحذف ،والحذف انما يكون في الفعل لا الحرف، ألا ترى أنهم قالوا في (حاشا لله): ((حاشَ لله))[1].

ومذهب الكوفيين والمبرد هذا هو مذهب الجرمي والفراء والاخفش والمازني والزجاج .[2]

أما القول بحرفية (حاشا) فهو مذهب سيبويه الذي يرى أنها حرف جر اذ قال :((وأما (حاشا) فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده، كما تجر (حتى)

ما بعدها وفيه معنى الاستثناء)).[3] وهذا هو رأي جمهور البصريين أيضاً ؛ اذ ((ذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والاخفش وأبو زيد .....الى أنها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً، وقليلاً فعلا متعدياً)).[4] وقد احتج البصريون لمذهبهم بأن قالوا ،ان (حاشا) لا يجوز دخول (ما) عليه، فلا يقال: (ما حاشا زيداً)، واحتجوا لذلك أيضا أن الاسم يأتي بعده مجروراً كقول الشاعر:[5]

حاشى أبي ثوبـــانَ، ان بـــه ضناً على المَلحاة والشتم .[6]

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٧٨/١-٢٨٠ ،وينظر التبيين ٤١٢-٤١٣، وائتلاف النصرة :١٧٧-١٧٨.

[2] ينظر :الاصول في النحو :٢٨٨/١-٢٨٩،ومغني اللبيب :١٦٥.

[3] الكتاب :٣٧٧/١.

[4] ينظر :الاصول في النحو: ٢٨٨/١ -٢٨٩ ،ومغني اللبيب :١٦٥.

[5] ينظر البيت في، الإنصاف في مسائل الخلاف :٢٨٠/١ ،وشرح المفصل :٨٤/٢، والكشاف :٤٦٥/٢ ،والبحر المحيط :٣٠٠/٥،والدر المصون :٤/ ١٧٦.

[6] ينظر :الاصول في النحو :٢٨٨/١-٢٨٩ ،والإنصاف في مسائل الخلاف :٢٨٠/١، وشرح المفصل :٢ /٨٤، وشرح الكافية :٢٤٤/١.

والبيت ورد في اللباب عند ابن عادل بهذه الرواية، وذكر أن الزمخشري .[١]

احتج به على ان (حاشا) حرف من حروف الجر، وضع موضع التنزيه والبراءة .[٢]ووردت رواية البيت بالجر ايضا ًفي (الصحاح) و (اللسان) بجر ما بعد(حاشا) والثابت في المفضليات نصب ما بعد (حاشا) في هذا البيت ،وهذا هو الذي حكاه ابن هشام في المغني .[٣]

وقد رد ابن الانباري ما احتج به الكوفيون والمبرد القائلون بفعلية (حاشا) اذ قال: ((وأما الجواب عن كلمات الكوفيين ،أما قولهم (انه يتصرف) قلنا :لا نُسلم ،وأما قول النابغة :وما أحاشي من الاقوام من أحدٍ، فنقول :قوله (أحاشي) مأخوذ من لفظ (حاشى) وليس متصرفاً منه، كما يقال: (بَسمَل، وهَلل ،وحَمدَ) ،وسَبحَل ،وحَوقَل ....،وأما قولهم :(ان لام الجر تتعلق به) قلنا: لا نسلم به ،فان اللام في قولهم (حاشى لله) زائدة لا تتعلق بشيء ،كقوله تعالى (لِلّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ) .[٤]

لان التقدير فيه: يرهبون ربهم، واللام زائدة لا تتعلق بشيء، .... وأما قوله تعالى (وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا) .[٥] فليس لهم فيه حجة فان (حاشا) ها هنا ليست باستثناء، اذ ليس هو موضع استثناء، وانما هو كقولك –اذ ا قيل لك فلان يقتل أو يموت أو نحو ذلك

---

[١] ينظر :الكشاف :٢ /٤٦٥ .

[٢] ينظر: اللباب في علوم الكتاب :٨٥/١١ .

[٣] ينظر: الصحاح مادة (حشا)، واللسان مادة (حشا) ،ومفضليات :١٣٦٧ ومغني اللبيب: ١٦٦.

[٤] سورة الاعراف :آية (١٥٤)

[٥] سورة يوسف :اية (٣١) .

– (حاشاه) وهذا ليس باستثناء، وانما هو بمنزلة قولك (بعيداً منه) فكذلك ها هنا .وأما قولهم (يدخله الحذف، والحذف لا يكون في الحرف) قلنا: الجواب عن هذا من وجهين: احدهما: أنا لا نسلم أنه قد دخله الحذف، فإن الاصل عند بعضهم من (حاشى) (حاش) بغير ألف، وإنما زيدت فيه الالف ....والوجه الثاني: أنا نسلم أن الاصل فيه (حاشى) . بالألف وإنما حذفت لكثرة الاستعمال، وقولهم (إن الحرف لا يدخله الحذف) قلنا: لا نسلم، بل الحرف يدخله الحذف، ألا ترى أنهم قالو في: (رُبّ) (رُبَ) بالتخيف ... وزعمتم أيضاً أن الاصل في (سأفعل) (سوف افعل) فحذفت الواو والفاء معاً، وسوف حرف، وإذا جوزتم حذف حرفين فكيف تمنعون جواز حذف حرف واحد؟ فدل على فساد ما ذكرتموه)). [١]

وكما رَد ابن الانباري مذهب الكوفيين فعل صاحباه العكبري والزبيدي إذا أيدا ما ذهب اليه البصريون في حرفية (حاشا) .[٢]

والذي يراه الباحث أن ابن الانباري والعكبري والزبيدي لم يوفقوا فيما ذهبوا إليه في ردهم كلام الكوفيين واختيارهم مذهب البصريين القائلين بحرفية (حاشا)، وذلك لورود (حاشا) فعلاً في كلام العرب، وكذلك دفعهم أدلة وكلام الكوفيين فيه تكلف ظاهر، والصواب هو ما ذهب اليه المبرد وكثير من النحويين وهو أنها تأتي فعلا تارة، وحرفاً تارة اخرى، و هذا الراي هو الذي يجمع بين أدلة الكوفيين والبصريين ويؤيده السماع عند العرب .

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف :١/٢٨٢-٢٨٧.

(٢) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ٤١٣- ٤١٤، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة :١٧٩.

ولعل الارجح في (حاشا) ما ذكره ابن عادل في اللباب اذ أشار الى أن (حاشا) مترددة بين الفعلية والحرفية والاسمية فقد أورد عبارة توضح ما ذهب اليه قائلا: ((واعلم أن النحويين لما ذكروا هذا الحرف ،جعلوه من المتردد بين الفعلية والحرفية كما عند من اثبت فعليته ،وجعله في ذلك ك (خلا) و(عدا) وهذا عند من اثبت حرفيته ،وكان ينبغي أن يذكروه من المتردد بين الاسمية والفعلية والحرفية، كما فعلوا ذلك في (على)فقالوا تكون حرف جر في (عليك) واسما في قوله: (من عليه)، وفعلا في قوله :[١]

-علا زيدنا يوم النقا ....

وان كان فيه نظر، تلخيصه أن (علا) حال كونها فعلا غير (على) حال كونها غير فعل، بدليل أن الالف الفعلية منقلبة عن الواو، ويدخلها التصريف والاشتقاق دون ذينك)).[٢]

وجانب الاسمية يتأكد من خلال ماحكي عن الزمخشري .[٣]من أنه أجاب بأن (حاشا) في قراءة العامة (اسم مصدر) وتابعه في ذلك أبو حيان .[٤]أنها اسم منصوب كما تقدم ويدل عليه قراءة .[٥]أبي السمال: (حاشا لله) منصوباً منوناً، ولكنهم أبدلوا التنوين الفاً، كما يبدلونه في

---

[١] جزء من صدر بيت لزيد من ولد عروة بن زيد الخيل وتمامه :

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماضي الشفرتين يمان

ينظر: شرح المفصل :٤٤/١،والدر المصون :١٧٨/٤، ومغني اللبيب :٧٥ .

[٢] اللباب في علوم الكتاب:٨٩/١١، وينظر الدر المصون :٤ /١٧٨ .

[٣] ينظر: الكشاف: ٤٦٥/٢.

[٤] ينظر البحر المحيط :٥ /٣٠٣-٣٠٤ .

[٥] تنظر القراءة في: مختصر في شواذ القران :٦٣ ،والكشاف :٢ /٤٦٥ ،والبحر المحيط ،:٥ ٣٠٣ -٣٠٤، والدر المصون :٤ /١٧٧.

الوقف، ثم انهم اجروا الوصل مجرى الوقف، كما فعلوا ذلك في مواضع كثيرة)).[1]

وفي توجيه قراءة ابي وعبد الله .[2](حاشى لله) بجر لفظ الجلالة ،ذكر ابن عادل في توجيهها وجهين: الاول أن تكون (حاشا) اسما مضافا للفظ الجلالة، نحو (سبحان الله)وهو اختيار الزمخشري .[3]والوجه الثاني الذي ذهب اليه الفارسي .[4] أن (حاشا) حرف استثناء جر به ما بعده، وقد رد ابن عادل هذا الوجه بقوله: ((وفيه نظر، إذ لم يتقدم في الكلام شيء يستثنى منه الاسم المعظم بخلاف (قام القوم حاشا زيد) ....)) [5].

وهكذا فيبدو واضحاً من سياق الكلام اختيار أن تكون (حاشا) اسماً مضافاً، بدليل رد الوجه الثاني، وعدم التعليق على الوجه الاول.

وعليه فالذي يراه الباحث أن الارجح في (حاشا) هو الرأي الذي جاء في اللباب عند ابن عادل في ان (حاشا) مترددة بين الفعلية والحرفية والاسمية .

القول في (واو ربّ: هل تعمل الجر)

ذهب المبرد في هذه المسألة مذهب الكوفيين القائلين أن (الواو) تعمل الخفض بنفسها، في حين ذهب البصريون مذهبا ًاخر بشأن عامل جر الاسم بعد (الواو) اذ انهم لا يعملون (الواو)، وانما العمل ل (رب) المقدرة وقد أشار ابن الانباري الى هذه المسألة بقوله :((ذهب الكوفيون

(١) اللباب في علوم الكتاب: ٨٧/١١، وينظر الدر المصون :٤ /١٧٧.

(٢) تنظر القراءة في مختصر في شواذ القران :٦٣ ،والكشاف :٤٦٥/٢،والمحرر الوجيز :٤٩٦/٧ .

(٣) ينظر: الكشاف :٤٦٥/٢

(٤) ينظر: البحر المحيط :٥ /٣٠٤ .

(٥) اللباب فيل علوم الكتاب: ٨٩/١١، وينظر: الدر المصون :١٧٨/٤.

الى أن واو (رب) تعمل في النكرة الخفض بنفسها، واليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين، وذهب البصريون الى أن واو (رب) لا تعمل العمل ل (رب) مقدرة)).[١]

وقال المبرد معلقاً على قول الفرزدق من الطويل:

وأطلسَ عسالٍ وما كان صاحباً دعوت بناري مُوهنا فأتاني

((وخفض بهذه (الواو) لأنها في معنى (رُبّ) وإنما جاز أنْ يخفض بها لوقوعها في معنى (رُبّ) لأنها حرف خفض)) [٢].

وبذا يكون المبرد قد خرق اجماع البصريين في هذه المسألة حيث ذهب الى أن (الواو) أبدلت من (ربّ) مؤكداً ذلك بقوله :((واحتجوا بإضمار(رب) في قوله: (وبلد ليس به أنيس)،وليس كما قالوا، لان (الواو)بدل من (ربّ) .[٣]

وقوله: ((الواو مبدلة من (ربّ) وخفض ما بعدها))[٤].

وما احتج به المبرد لإثبات رأيه في هذه المسألة هو ما احتج به الكوفيون، قال ابن الانباري: ((أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن (الواو) هي العاملة لأنها نابت عن (ربّ)، فلما نابت عن (ربّ) وهي تعمل الخفض فكذلك (الواو) لنيابتها عنها ٠٠، والذي يدل على أنها ليست عاطفة أن حرف الجر لا يجوز الابتداء به، ونحن نرى الشاعر يبتدئ بالواو في أول القصيدة، كقوله: وَ بَلَدٍ عَامِيَةٍ أعْمَاؤُهُ [٥]،

---

[١] الإنصاف في مسائل الخلاف :١ /٣٧٦، وينظر ائتلاف النصرة :١٤٥ .

[٢] الكامل في اللغة والأدب :٣٧٤/١- ٤٧٤.

[٣] المقتضب :٢ /٤٧٣-٤٧٤ .

[٤] المصدر نفسه :٣٤٧/٢-٣٤٨ .

[٥] هذا البيت من مشطور الرجز وهو لرؤية بن الحجاج وبعده قوله :(كأن لون أرضه سماؤه)، وموطن الشاهد فيه قوله ،(بلد) وليست هذه الواو (واو العطف) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف :٣٧٧/١.

وكقول الاخر: و بلدةٍ ليس به انيس [1]، وممن ذهب مذهب الكوفيين والمبرد ووافقهم فيما ذهبوا اليه أبو الحسن الاخفش اذ قال:

((وقد جاء مثله شاذا ًقولهم :وبلد عامية أعماؤه، انما هو :رب بلدٍ......وصارت (الواو)عوضا من (رب) في (وبلد ٍ))) .[2] وأبو العباس ثعلب اذ عد (الواو) عوضا من (رب) على وفق ماعزاه اليه الرماني .[3]، كما ذكر هذا التأويل نور الدين الجامي .[4]

وقد ضعف الرماني رأي وتأويل الكوفيين وحمله محمل الفساد استدلالا بقول الشاعر :.[5]

رسمِ دارٍ وقفــتُ فــي طَلَلِــهْ كِدْتُ أقضي الحياةَ من جَلَلِه.[6]

لكن الرضي وصف هذا البيت بالشاذ ،والشاذ لا يقاس عليه [7]، وأما الاعلم الشنتمري فانه اتخذ موقفا مغايرا للنحاة حيث عد رأي وتأويل البصريين والكوفيين كليهما صحيحاً قائلاً :((وكلا التقديرين صحيح ان شاء الله)).[8]

---

[1] هذا بيت من الرجز قائله :جران العود ،والشاهد فيه قوله تعالى: (وبلدة) أذا انجر الاسم بعد (واو رب) ولم يرد البيت بهذه الصيغة في الديوان: اذ جاء في الديوان ما نصه: **الذئب أو ذو لبدٍ هموس بسابساً ليس به أنيسُ.**
ينظر :ديوانه ،٥٢ والكتاب :٣١٩/١ . **الا اليعافير والا العيس وبقرٍ ملمع كنوس**

[2] معاني القران (الاخفش) :٢٧٠/٢-٢٧١.

[3] ينظر: معاني الحروف، :٦١ .

[4] ينظر: الفوائد الضيائية :٣٢٩/٢ .

[5] البيت لجميل بن عمر العذري :ديوانه :١٠٥، وينظر معاني الحروف :٦١، والانصاف: ٣٧٨/١ وشرح الكافية :٣٣٣/٢،وشرح ابن عقيل :٣٦/٣ .

[6] ينظر: معاني الحروف :٦١.

[7] ينظر: شرح الكافيه :٣٣٣/٢

[8] ينظر: تحصيل عين الذهب:١٣٣/١.

وممن ذهب مذهب الكوفيين والمبرد بجعل (الواو) جارة بنفسها المستشرق (برجستراسر)، غير أنه يرى أن معنى (الواو) غير معنى (رُب) حيث أكد ذلك بقوله: ((والواو قد تعمل الجر ايضا ً،وهي (واو رُب)نحو :(رُب كاسٍ شربتُ) أي (وكأسٍ شربتُ)غير أن معناها ليس معنى (رُبَ) في كثير من الحالات ....وأصل هذه (الواو) غامضٌ جدا))[١]

أما البصريون فيرون أن العمل ل(رّبَ)المقدرة ،وأن الواو حرف عطف، واحتجوا لمذهبهم بأن قالوا: ((انما قلنا: أن الواو ليست عاملة، وان العمل ل(رُبَ) مقدرة، وذلك لان (الواو) حرف عطف ،وحرف العطف لا يعمل شيئا ً،لا الحرف انما يعمل اذا كان مختصاً، وحرف العطف غير مختص، فوجب أن لا يكون عاملاَ، واذا لم يكن عاملا ًوجب أن يكون العامل (رُبَ) مقدرة ،والذي يدل على أنها واو العطف، وأن (رُبَ) مضمرة بعدها أنه يجوز ظهورها معها ،نحو (ورُبَ بلدٍ).[٢]

ويتضح مذهب البصريين في هذه المسألة بقول سيبويه :((واذا أعملت العرب شيئا مضمرا ًلم يخرج عن عمله مظهراً في الجر والنصب والرفع، تقول :(وبلدٍ)تريد (ورُبَ بلدٍ)[٣] وقوله ايضاً: ((ولا يجوز أن يضمر الجار، ولكنهم لما ذكروه في أول كلامهم شبهوه بغيره من الفعل ،وكان هذا عندهم أقوى اذا أضمرت (رُبَ)ونحوها في قولهم: ((وبلدة ٍليس بها أنيس))[٤]

---

(١) التطور النحوي :٨٥ _٨٦ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٧٧/١-٣٧٨.

(٣) الكتاب :١٠٦/١.

(٤) الكتاب:٢٦٣/١ .

وممن ذهب مذهب البصريين أيضاً ابن السراج لكنه لم يشر الى هذا الشاهد .[١]

كما ارتضى الرماني راي البصريين[٢] وأبو علي الفارسي.[٣] ووافقهم ابن جني على وفق ماعزاه اليه ابن الشجري في أماليه[٤] وممن ذهب مذهبهم ايضاً عبد القاهر الجرجاني .[٥]

وتبعهم أبو البركات الانباري محتجاً بأن (الواو) حرف عطف غير مختص، لذا لا يكون عاملاً وعليه وجب أن يكون العامل (رُبَ) المقدرة .[٦]كذلك تابعهم ابن يعيش بعد أن أورد قول الشاعر مؤكداً ذلك بقوله :((وقوله: وبلدة ليس بها أنيس) كل ذلك مخفوض بإضمار (رُبَ)، وذلك أنه لا يخلو الانجرار من أن يكون بالحرف الجار أو بحرف العطف اذ قد صار بدلاً منه فلا يكون بحرف العطف لانه قد انجر حيث لا حرف عطف))[٧] و وافقهم ايضاً ابن الحاجب وقد عد (الواو) بمعنى (رُبَ) والخفض بإضمار جرف الجر قليل شاذ .[٨]وممن ذهب مذهبهم ابن عصفور حيث ضعف مذهب من جعل (بل) بدلاً من (رُبَ) ك (الفاء) و(الواو) مستدلاً بقول الشاعر: (بل بلدٍ مِلءُ الفِجاجِ قَتَمُه) والمعنى: بل رُبَ بلدٍ مِلءُ الفجاج ،اذ رده بقوله: ((وهذا لا حجة فيه، لاحتمال أن تكون (رُبَ) حذفت وأبقي عملها من غير عوض

---

[١] ينظر: الاصول في النحو: ٢٤٠/١ –٢٤١.

[٢] ينظر: معاني الحروف :٦١ .

[٣] ينظر: البغداديات ،٤٦٧ .

[٤] ينظر: الامالي الشجرية :١٤٣/١ .

[٥] ينظر: المقتصد في شرح الايضاح :٨٣٦/٢ –٨٣٧ .

[٦] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف :٣٧٧/١.

[٧] شرح المفصل :/٥٢/٨ –٥٣

[٨] ينظر: أمالي ابن الحاجب :٧١٣/٢ .

........و(بل) عوضاً من (رُبَ) لجاز خفض الاسم بعدها في فصيح الكلام، وهم لا يقولون: : (بل رجلٍ أ كرمته) كما يقولون: (ورجلٍ أكرمته) [١]وتبعهم ابن مالك غير أنه أورد لنا نظير هذا الشاهد قائلاً : ((ومثال الجر ب(رُبَ)مضمراً بعد الواو قول امريء القيس: [٢]

وليلٍ كموج البحرِ أرخى سُـدولهُ   علي بأنواعِ الهمـومِ لـي

وممن رجح مذهب البصريين الرضي اذ أورد قول الشاعر :(وبلدة ليس بها أنيس) مؤكداً ترجيحه البصريين قائلاً: ((وأما على ما اخترنا ف(رُبَ) مضاف مقدر مدلول عليه بالحروف الثلاثة)).[٣]كما تابعهم ابن هشام الانصاري بعد أن أورد نظير الشاهد الذي استدلوا به وأولوه اذ قال : ((تحذف (رُبَ) ويبقى عملها .....وبعد (الواو) أكثر كقوله: وليلٍ كموج البحر أرضى سدوله)).[٤]وقال في موضع أخر: ((والصحيح أنها (واو) العطف وأن الجر ب (رُبَ) محذوفة خلافاً للكوفيين والمبرد)).[٥] و وافقهم ابن عقيل [٦]، والسيوطي اذ قال: ((وكثر حذف (رُبَ) وابقاء عملها بعد (الواو) كقوله: وليل كموج البحر أرخى سدوله))[٧]

وقد رَدَ أبو البركات بن الانباري ما ذهب اليه الكوفيون والمبرد اذ قال: ((أما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم (انها لما نابت عن

---

(١) شرح جمل الزجاجي: ٤٦٩/١ –٤٧٠ .

(٢) البيت لامرئ القيس ـــ: ديوانه :١٨، وأوضح المسالك الى ألفية ابن مالك: ٥٧/٣ وموطن الشاهد فيه هوجر (ليل) ب (رُبَ) المحذوفة بعد (الواو) .

(٣) شرح الكافية في النحو :٣٣٤/٢ .

(٤) أوضح المسالك الى الفية ابن مالك: ٧٣/٣–٧٥ .

(٥) مغني اللبيب :٣٦١/٢ .

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل :٣٦/٢ .

(٧) الفرائد الجديدة :٥٦٦/٢.

(رُبَ) عملت عملها كواو القسم، قلنا: هذا فاسد ،لانه قد جاء عنهم الجر بأضمار (رُبَ) من غير عوض منها، وذلك نحو قوله:

رسم دارٍ وقفت فــي طللــه   كدت أقضي الحياة مــن جللــه

والذي يدل على فساد ما ذهبوا اليه أيضاً أنها تضمر بعد (بل) قال الشاعر:

بل جوزِتيهاءَ كظهرِ الحَجَفت.

أراد: بل رُبَ جوزٍ ، ولا يقول أحد ان (بل) تجر، وكذلك تضمر بعد (الفاء) قال الشاعر :

فحُورٍ قد لهوت بُهِن عِينٍ .

وليست نائبةٍ عنها، ولا عوضاً عنها، والذي اعتمده دليلا على ان (الواو، والفاء، وبل) ليست نائبة عن (ربّ) ولا عوضا عنها أنه يحس ظهورها معها، فيقال (ورُبَ بلدٍ) و(بل رُبَ بلد)و(فرُبَ حُورٍ) ولو كانت عوضاً عنها لما جاز ظهورها معها، لانه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض ....

وقولهم (ان حرف العطف لا يجوز الابتداء به، ونحن نرى الشاعر يبتدئ بالواو في أول القصيدة كقوله: وبلدٍ عاميةٍ أعماؤه ُ: فنقول هذه (الواو) واو عطف وأن وقعت في أول القصيدة، لانها في التقدير عاطفة على كلام مقدر، كأنه قال: رُبَ قفرٍ طامس اعلامه سلكته، وبلدٍ عامية اعماؤه قطعته ٠٠ وإذ قد ثبت بما ذكرناه أنها حرف عطف، فينبغي أن لا تكون عاملةً، فدل َ على أن َ النكرة بعدها مجرورة بتقدير (رُبَ) على ما بينا))[1]

أما الدكتور فاضل السامرائي فله رأي خاص في دلالة هذه (الواو) حيث رَدَ ما ذهب اليه البصريون والكوفيون معاً، فهو يرى أن

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف :٣٧٨/١- ٣٨١ .

(الواو) حرف خاص له دلالته الخاصة و((أنها لا تطابق (رُبَ) وأن الجر ليس ب(رُبَ) المحذوفة ولاهي عاطفة بل هي حرف خاص ....لا يصح ابدالها ب(رُبَ) أو اظهار (رُبَ) معها))[١]

لان المعنى عندئذ سيتغير، فقول امرئ القيس :[٢]

ألا رُبَ يومٍ لك منهُنَ صـــالحٍ ولاسيما يــومٍ بـــدارةِ جُلجَــل

لا يحسن أن يقال فيه (ويوم لك منهن صالح)[٣]ثم يفصل الدكتور فاضل السامرائي القول فيجد أن المقصود ((بمجرور (رُبَ) العموم ولا يدل على شيء معين وأما المجرور بعد الواو (فلا بد فيه أن يكون مخصوصاً)[٤] كما أن (رُبَ)تدل على التعليل وقد يُراد بها التكثير ....في حين أن (الواو) تدل على واحدٍ وحتى اذا كانت (رُبَ) تفيد الواحد يبقى المعنى مختلفاً، وقال :

ألا رُبَ مولودٍ وليس له أبٌ وذي ولـــدٍ لـــم يلـــدهُ أبـــوانِ

لا يصح فيه ابدال (الواو) بها فنقول: (ومولود ٍ ليس له أ بٌ) فنحن نُحس ُ أنَ الكلام غير تام ولابُدَ أن نذكر شيئاً أخر يتعلق بهما)) .

وذكر أن الكلام مع (الواو) ليس رداً على كلام، ولا تقديراً له بل هو اخبار ابتدائي، بخلاف (رُبَ) فان الاكثر فيها أن تكون رداً على كلام، ثم ان (الواو) ليست عاطفة كما ذهب اليه البصريون، ولا أصلها عاطفة كما ذهب اليه الكوفيون، لانه قد يُبتدأ الشعر بها [٥] ثم زاد، انَ

---

(١) معاني النحو :٤١/٣ .

(٢) الديوان: ١٠ .

(٣) ينظر: معاني النحو: ٤١/٣ .

(٤) المصدر نفسه: ٤٢/٣ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه ٤٢/٣ .

هذه (الواو) تؤدي ((معنى التعجب والتفخيم ......انَ هذه (الواو) تعطي الجملة معنى لا يؤدى بالحذف، فلو حذفت (الواو) من قوله: [1]

وصدرٍ أراحَ الليلُ عازبَ هَمهِ تَداعى عليه الهَمُ من كلَ جانبٍ

وقلت (صدرٍ أراح الليل ُعازبَ هَمَهِ) لتغير المعنى وصار الكلام مبهما ًعاما ًغير مراد منه صدر ٍمعين، ويصبح الكلام لا فائدة فيه ....))[2]

وبعد عرض هذه الطائفة من الاراء يرى الباحث أن الصواب في هذه المسألة هو ما ذهب اليه الكوفيون وتابعهم فيه المبرد، لكونه جاء معضوداً بالسماع المتمثل بالشعر الوارد في كلام العرب، فضلا عن انهم لم يقدروا عاملاً محذوفاً، وعدم التقدير أولى من التقدير، كما أن ((التقدير تكلف بلا دليل))[3]غير ان هذا لا يعني القدح بما ذهب اليه البصريون بخصوص هذه المسألة فهم يحتكمون الى القياس وما جاء به الكوفيون ينتقض قياسا ً، لانهم لا يعملون الحروف الا اذا كانت مختصة، فضلاً عن أن ما جاء مخالفاً للقياس أولوه ُ، ليتفق والقواعد التي وضعوها والاصول التي أصلوها .

ومن الجدير بالذكر أن النحاة مجمعون على أن (الفاء) و(بل) ليستا جارتين بنفسيهما، وانما الجر ب (رُبَ) المضمرة بعدهما، فابن مالك يرى أن الجر بعد (الفاء) و(بل) ب (رُبَ) المضمرة باجماع النحويين، في حين يرى ابن عقيل أن جعل (الفاء)و(بل) هما الجارتان يُعدُ وهما ًأو تجوزاً[4]كما نفى الرضي الخلاف فيهما قائلا ً:((وأما

---

[1] البيت لابي جندب الهذلي، ينظر: شرح أشعار الهذليين: ٣٥١ .

[2] معاني النحو :٤٣/٣ –٤٥ .

[3] شرح التسهيل (المساعد في تسهيل الفوائد) :٢٦٩/٢ .

[4] ينظر: شرح التسهيل (المساعد في تسهيل الفوائد) :٢٦٩/٢ .

(الفاء) و(بل) فلا خلاف عندهم أن الجر ليست بهما بل ب (رُبَ) المقدرة بعدهما ،لان (بل) حرف عطف بها على ما قبلها، (والفاء) جواب للشرط [١]غير أنه جاء في الارتشاف ما يفيد أن النحويين جعلوا (الفاء) و(بل) هي الجارة، لقيامها مقام (رُبَ) .[٢]

المبحث الثاني

أولاً : تقديم الخبر
ثانياً : الذي يعمل في الاستثناء النصب
ثالثاً : تقديم التمييز على عامله

القول في تقديم خبر (ليس)عليها

من المسائل الخلافية بين النحويين مسألة تقديم خبر (ليس)عليها، فقد ذهب الكوفيون وتبعهم أبو العباس المبرد من البصريين الى عدم جواز تقديم خبر (ليس) عليها وذهب البصريون الى جواز ذلك .

وقد أشار مصنفو الخلاف الى هذه المسألة، قال ابن الانباري في انصافه: ((ذهب الكوفيون الى أنه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها، واليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين، وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه، وليس بصحيح، والصحيح أنه ليس في ذلك نص، وذهب البصريون الى أنه يجوز تقديم خبر (ليس) عليها كما يجوز تقديم خبر (كان) عليها)) .

وهكذا فأن رأي المبرد في هذه المسألة موافق لما ذهب اليه الكوفيون في عدم حواز تقديم خبر (ليس) عليها وعلة ذلك الامر أن (ليس) فعل غير منصرف فلا يعمل فيما سبقه كما تفعل الافعال المنصرفة، وممن تابع الكوفيون والمبرد في مذهبهم هذا الزجاج، وابن

---

[١] شرح الكافية في النحو: ٣٣٣/٢ .

[٢] ينظر: ارتشاف الضرب :٤٦٢/٢ .

السراج، وعبد القاهر الجرجاني، وابن بابشاذ وابن الانباري والسهيلي والزبيدي .

وقد احتج الكوفيون والمبرد ومن تبعهم لتأييد مذهبهم بالأدلة الاتية:

اولا: – أن (ليس) فعل غير متصرف، فلا يجري مجرى الفعل المتصرف، كما أجريت (كان) مجراه ،لانها متصرفة، لان الفعل انما يتصرف عمله اذا كان متصرفا في نفسه، فأما اذا كان غير متصرف في نفسه، فينبغي ان لا يتصرف عمله وهو دال على النفي، فأشبه (ما) في عدم تقديم خبره عليه .

ثانيا:– أنه لما كان متفقاً على فعلية (عسى) ولا يتقدم خبرها عليها اجماعا لعدم تصرفها، كانت(ليس)أولى بأن لا يتقدم خبرها عليها لانها غير متصرفة كما أنه مختلف في فعليتها .

ثالثا:–أنهم أجمعوا على منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب مع عروض منع التصرف فيه، فمعاملة(ليس) بذلك أحق وأولى، لأصالتها في منع التصرف .

أما البصريون الذين ذهبوا الى جواز تقديم خبير (ليس) عليها فقد تبعهم فيما ذهبوا اليه الفراء من الكوفيين، والاخفش، وابن جني، وابن برهان، والزمخشري، وأبو علي الشلوبين، وابن عصفور،وابن الحاجب، وابن معط، وهو ظاهر كلام الزجاجي، والصيمري، والعكبري .

وقد احتج البصريون ومن تابعهم لاثبات مذهبهم بما يأتي:

اولا:– قوله تعالى ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ حيث وقع (يومَ) معمولا ل(مصروفا) ولايتقدم المعمول الا حيث يصح أن يتقدم العامل، فلما كان الامر كذلك ،جاز أن يتقدم خبر (ليس) عليها .

ثانيا:- كما جاز أن يتقدم خبرها على اسمها ،جاز أن يتقدم خبرها عليها .

ثالثا:-أن (ليس) تتميز عن (عسى) وفعل التعجب ،فهي فعل، والاصل في العمل للأفعال أنها تعمل في الاسماء المعرفة والنكرة، والظاهرة والمضمرة وتلحقها الضمائر وتاء التأنيث الساكنة، بخلاف (عسى) فانها لا تعمل في جميع الاسماء، فلا يجوز أن يكون معمولها الا (أن) مع الفعل، وبخلاف فعل التعجب ،فأنه لجواز تصغيره أجري مجرى الاسماء، وابتعد عن الأفعال ولا تلحقه تاء التأنيث مثل (ليس) فبعد عن رتبتها ،فان خالفتها (ليس) في هذه الامور جاز أن تخالفها بجواز تقديم خبرها عليها ولحاقها بأخواتها .

رابعا:- لا يجوز أن تقاس (ليس) على (ما) في امتناع تقديم خبرها عليها ؛ لان (ما) لا يجوز أن يتقدم خبرها على أسمها بخلاف (ليس) فانه يجوز ذلك وللاختلاف بينهما جاز أن يتقدم خبر (ليس) عليها .

وبعد عرض أدلة البصريين القائلين بجواز تقديم خبر (ليس) عليها بقي لنا أن نعرف رأي سيبويه وأبو علي الفارسي والسيرافي في هذه المسألة ؛ اذ أختلف النقل عنهم، فأما سيبويه فقد نسب قوم اليه القول بالمنع، نقل ذلك عنهم أبو البركات الانباري، والزبيدي، في حين نسب اليه اخرون القول بالجواز منهم الاعلم الشنتمري، وابن السيد البطليوسي، وبدر الدين ابن الناظم، والجامي، والحق في ذلك ما قاله عبد القاهر الجرجاني، وأبو البركات الانباري، وعبد اللطيف الزبيدي من أنه ليس له نص صريح في ذلك .

أما أبو علي الفارسي فقد اختلف النقل عنه أيضا ؛ فقد ذكر ابن يعيش، وابن مالك، وابنه بدر الدين، أنه يجيز التقديم متابعا البصريين

في مذهبهم، في حين ذكر أبو حيان، والجامي، والمرادي، أنه يرى المنع وعدم جواز تقديم خبر (ليس)عليها .

وبالعودة الى نصوص أبي علي الفارسي في كتبه نجد أنه يرى جواز تقديم خبر (ليس) عليها وبذا يكون متابعا لما ذهب اليه البصريون في هذه المسألة حيث قال: ((ويجوز أيضا (منطلقا كان زيدا) و(شاخصا صار بكر) لان العامل متصرف، وهكذا خبر (ليس) في قول المتقدمين من البصريين، وهو عندي القياس الصحيح، فتقول (منطلقا ليس زيد)

أما أبو سعيد السيرافي فقد ذكر ابن يعيش، وابن مالك، أنه يرى الجواز، وذكر أبو حيان، والمرادي، والجامي، أنه يرى المنع .

ويبد من النصوص التي وردت عنه أنه يرى الجواز في ذلك اذ نقل عنه ابن مالك وابنه بدر الدين قوله))بين (ليس) وفعل التعجب (نعم) و(بئس) فرق ،لان (ليس) تدخل على الاسماء كلها مظهرها ومضمرها ومعرفتها ونكرتها، ويتقدم خبرها على أسمها، و(نعم وبئس)لا يتصل بهما ضمير المتكلم ولا العلم، وفعل التعجب يلزم طريقة واحدة ،ولا يكون فاعله الا ضميرا، فكانت (ليس) أقوى منها))، فما قاله السيرافي يمثل أدلة البصريين القائلين بجواز التقديم .

وقد رد مصنفو الخلاف ما ذهب اليه البصريون ناقضين أدلتهم ومعلنين تأييدهم ما ذهب اليه الكوفيون والمبرد، اذ اشاروا الى أن الجواب على أدلة البصريين كالآتي :

أما الآية التي استدل بها البصريون، فلا حجة لهم فيها ويجاب عليها من ثلاثة أوجه أحدها :أن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل نحو (أما زيدا فاضربْ وعمرا لا تُهِنْه) و(وحقَّك لنْ أضيعَ) فكما لم يلزم من تقديم معمول الفعل بعد (أما) تقديم الفعل ،ولا من تقديم

معمولي المجزوم والمنصوب على (لا) و(لن) تقديمهما عليهما ،كذلك لا يلزم من تقديم معمول خبر (ليس)تقديم خبرها عليها .

ثانيا: أن يجعل (يوما) منصوبا بفعل مضمر ،لان قبله (ما يحبسه) و(يوم يأتيهم) جواب، كأنه قيل: (يعرفون يوم يأتيهم) و(ليس مصروفا) جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة .

ثالثا: أن يكون (يوم) مبتدأ بني لإضافته الى الجملة، وذلك سائغ مع الفعل المضارع كسوغه مع الفعل الماضي، كقراءة النصب، في قوله تعالى: (هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) وقولهم: (كما جاز ان يتقدم خبرها على أسمها ،جاز أن يتقدم خبرها عليها) فالجواب عنه أن(ليس) اخذت شبها من (كان) لانهما فعلان، وأخذت شبها من (ما) في النفي، و(كان) يجوز تقديم خبرها عليها ،و(ما) لا يجوز تقديم خبرها على أسمها، فلما أخذت (ليس)شبها منهما، صار لها منزلة بين المنزلتين، فجاز تقديم خبرها على أسمهما لانها أقوى من (ما) لأنها فعل ،و(ما)حرف والفعل اقوى من الحرف ولم يجز تقديم خبرها عليها، لانها أضعف من (كان) لانها لا تتصرف و(كان) تتصرف .

وأما قولهم (ان الاصل في العمل للافعال ،وهي فعل يعمل في الاسماء المعرفة والنكرة ....) فيجاب عن كلامهم هذا بأن هذا يدل على جواز اعمالها ،لانها فعل ،والاصل في الافعال أن تعمل ،ولا يدل ذلك على جواز تقديم معمولها لان تقديم المعمول على الفعل يقتضي تصرف الفعل في نفسه ،و(ليس) فعل غير متصرف فلا يجوز تقديم معموله عليه فنحن عملنا بمقتضى الدليلين فأثبتنا لها أصل العمل ،لوجود أصل الفعلية ،وسلبناها وصف العمل ،لعدم وصف الفعلية وهو التصرف، فاعتبرنا الاصل بالأصل والوصف بالوصف

وبعد عرض هذه الطائفة من اراء النحاة في مسألة تقديم خبر (ليس) عليها فأن الباحث يرى أن ما ذهب اليه الكوفيون والمبرد من عدم جواز تقديم خبر (ليس) عليها أولى وأرجح متابعا ابن الانباري والزبيدي وغيرهم في ردهم ما استدل به البصريون من حجج، فضلا عن أن ما ذهب اليه الكوفيون والمبرد يؤيده السماع ويسعفنا في هذا المقام قول أبو حيان: (وقد تتبعت جملة من دواوين العرب ،فلم أظفر بتقدم خبر (ليس) ولا معموله ،الا ما دل عليه ظاهر هذه الآية وقول الشاعر:

فيأبى فما يــزدادُ إلا لجاجــة وكنتُ أبيًا في الخنا لست أُقدِمُ

القول في عامل النصب في المستثنى

اتفق النحويون على الحكم الاعرابي في الاستثناء المتصل، ولكنهم اختلفوا في العامل في النصب فكانت لهم فيه مذاهب وأقوال هي:

الاول:- مذهب الكوفيين وتابعهم فيه المبَّرد والزجاج من البصريين أنَّ الناصب في المستثنى هو (الاّ) . [1]

الثاني :- مذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين أنَّ (إلّا) مركبة من (ان ّ وإلّا) ثم خُففت وأدغمت في (لا) فنصبوا بها في الايجاب اعتبارً ب(انَّ)

الثالث:- مذهب الكسائي أن العامل في الاستثناء هو (أنَّ) بعد (إلّا) .

[1] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: م(٣٤) :٢٦١/١ ،وشرح المفصل :٤٧/٢/وشرح الكافية /١١٥ وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة :م(٥١) ١٧٤.

الرابع :- مذهب البصريين وهو أنَّ ناصب المستثنى فعلٌ مضمر تقديره (أستثني) أو معنى الفعل بتوسط (إلّا)[١]

هذه مجمل الآراء والمذاهب والاقوال التي قيلت في ناصب المستثنى، وقد ذكر ابن الانباري حقيقة الخلاف في هذه المسألة بقوله (اختلف مذهب الكوفيين في العامل في المستثنى النصب نحو(قام القومُ إلّا زيداً) فذهب بعضهم الى أنَّ العامل فيه (إلّا) واليه ذهب ابو العباس محمد بن يزيد المبرِّ وابو اسحاق الزجاج من البصريين ،وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين وهو المشهور من مذهبهم، الى أن (إلّا) مركبة من (أنّ) و(لا) ثم خففت (انَّ) وأدغمت في (لا) فنصبوا بها في الايجاب اعتباراً ب(انَّ) وعطفوا بها في النفي اعتباراً ب (أنّ)، وعطفوا بها في النفي اعتبارا ب (لا) وحُكي عن الكسائي أنه قال: انّما نصب المستثنى، لأّن تأويله: قام القوم إلّا أنَّ زيداً لم يقم وحكي عنه أيضاُ أنه قال: ينتصب المستثنى، لأنه مشبه بالمفعول . وذهب البصريون الى أنَّ العامل في المستثنى هو الفعل، او معنى الفعل بتوسط(الاَّ)[٢]

وكلام ابن الانباري أعلاه يؤكد أنَّ المبَّرد قد ذهب مذهب الكوفيين في جعلهم عامل النصب في المستثنى (الاّ) والحقيقة أنَّ ا لمبَّرد في هذه المسألة لم يخرج عما ذهب اليه البصريون بل ذهب مذهبهم في كون عامل النصب في المستثنى هو الفعل أو معنى الفعل وهذا ما صرّح به

---

[١] ينظر: الكتاب: ٣١٠/٢، ٣٣٠/٢، ٣٣١/، والإنصاف في مسائل الخلاف : م(٣٤) :٢٦٥/١-٢٦٠، وشرح المفصل:٣٢٥/١، :٤٦/٢ ، وشرح الكافية: ١١٤/٢، والايضاح في شرح المفصل : ٣٢٥/١، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة :م(٥١) :١٧٤ .

[٢] الإنصاف في مسائل الخلاف م(٣٤) ١/ ٢٦٠-٢٦١، و ينظر :أ سرار العربية :١٨٨.

في (المقتضب) و(الكامل) قال المبَّرد: ((الذي نصب الاسم بعد (إلّا)في الكلام الموجب هو (معنى الفعل) نحو (جاءني القوم إلّا زيداً) لأنك لو قلت (جاءني القوم)وقع عند السامع أنَّ (زيداً) منهم فلما قلت: (إلّا زيداً) فالمعنى: استثني من القوم زيداً، أو لا أعني فيهم زيداً، والنصب هنا على (معنى الفعل)أو (الفعل المحذوف) ودل َّعلى الفعل (إلّا)، أو (الاّ) بدل من الفعل [1] وقد أشار الاستاذ محمد عبد الخالق عضيمة محقق كتاب المقتضب الى هذه المسألة .

وقد أحتج الكوفيون لمذهبهم بأن (إلّا) هي العامل، لان (إلّا) قامت مقام استثني)، ألا ترى أنك اذا قلت ((قام القوم الاّ زيداً) كان المعنى فيه (استثني زيداً) ولو قلت (أستثني زيداً) لوجب أن تنصب فكذلك ما قام مقامه، والذي يدل على أن َّالفعل المتقدم لا يجوز أن يكون عاملا ًفي المستثنى النصب انه فعل لازم، والفعل اللازم لا يجوز أن يعمل في هذا النوع من الاسماء، فدلّ على أنَّ العامل هو (الاّ) ....[2]

أما البصريون والمبرد فيرون أنَّ ناصب المستثنى هو فعل مضمر تقديره (استثني) أو معنى الفعل بواسطة (الاّ) وحجتهم في ذلك: ((أنَّ العامل هو الفعل وذلك لانّ هذا الفعل وان كان فعلاً لازماً في الاصل إلّا إنه قوي ب(الاّ) فتعدى الى المستثنى كما تعدى الفعل بحرف الجر .....ونظير مانحن فيه نصبهم الاسم في باب المفعول معه نحو(استوى الماءُ والخشبةَ) و(جاء البرد والطيالسةَ) فان َّ الاسم نصب بالفعل المتقدم بتقوية (الواو) فإنها قوَّت الفعل فأوصلته الى الاسم فنصَبه كذلك ها هنا[3].

---

[1] المقتضب :٣٩٠/٤، وينظر الكامل في اللغة والأدب: ٦١٣/٢ .

[2] الإنصاف في مسائل الخلاف :م(٣٤) ٢٦١/١ .

[3] المصدر نفسه: م(٣٤) ٢٦٢/١ .

وقد ردَّ ابن الانباري ما احتجَّ به الكوفيون لإثبات مذهبهم بقوله: (وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم انَّ (إلّا) قامت مقام (أستثني) فينبغي أن تعمل عمله) قلنا: الجواب عن هذا من خمسة أوجه:

الوجه الاول:- أن هذا يؤدي الى اعمال معاني الحروف، واعمال معاني الحروف لا يجوز ....لان الحروف انما وضعت نائبة عن الافعال طلباً للإيجاز والاختصار فاذا أعملت معاني الحروف فقد رجعت الى الافعال، فأبطلت ذلك المعنى من الايجاز والاختصار .

الوجه الثاني:- أنه لو كان العامل (الاّ) بمعنى (أستثني) لوجب أن لا يجوز في المستثنى الاّ النصب، ولا خلاف في جواز الرفع والجر في النفي نحو (ما جاءني أحد إلّا زيدٌ، وما مررت بأحدٍ إلّا زيدٍ) فدل على انها ليست هي العاملة بمعنى (أستثني) .

الوجه الثالث:- أنه يبطل لقولك (قام القوم غيرَ زيدٍ) فان (غير) منصوب، ولا يخلو من أن يكون منصوباً بتقدير (إلّا) أو يكون منصوباً بنفسه، أو يكون منصوبا بالفعل الذي قبله، فيبطل أن يقال انه منصوب بتقدير (إلّا)لانا لو قدرنا (إلّا) لفسد المعنى لأنه التقدير يكون (قام القوم إلّا غيرَ زيدٍ) وهذا فاسد وبطل ايضاً أن يقال (انه يعمل في نفسه)، فوجب أن يكون العامل هو الفعل المتقدم .

والوجه الرابع :أنا نقول لماذا قدّرتم (استثني زيداً) فنصبتم ،وهلّا قدّرتم (امتنعَ) فرفعتم .

الوجه الخامس :- أنا اذا أعملنا (إلّا) بمعنى (أستثني) كان الكلام جملتين ،واذا أعملنا الفعل كان الكلام جملة واحدة، ومتى أمكن أن يكون الكلام جملة واحدة كان اولى من جعله جملتين من غير فائدة ....[1]

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف م(٣٤) :١/٢٦٢-٢٦٥،وينظر أسرار العربية :١٨٨-١٩٠

كما رد ابن الانباري المذهبيين الاخرين مذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين ومذهب الكسائي ،اذ قال :((وأما قول الفراء :انَّ الاصل فيها (انّ ولا) ثم خففت (ان ً)وركبت مع (لا) فمجرد دعوى يفتقر الى دليل ، ولا يمكن الوقوف عليه الا بوحي وتنزيل وليس الى ذلك سبيل، ثم لوكان كما زعم لوجب أن لا تعمل ،لانّ (انَّ) الثقيلة إذا خففت بطل عملها ،خصوصاً على مذهبكم ،وأما تشبيهه لها ب(لولا) فحجة عليه؛ لانَّ (لو) لما ركبت مع (لا) بطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه في حالة الافراد وحدث لهما بالتركيب حكم اخر......، وأما قول الكسائي (إنّا نصبنا المستثنى ،لانَّ تأويله (الا أن ً زيداً لم يقم) قلنا: لا يخلو امّا أن يكون الموجب للنصب هو أنه لم يفعل أو (أنَّ) فان اراد (أنّ) الموجب للنصب أنه لم يفعل فيبطل بقولهم :(قام زيدٌ لا عمرُ) وان اراد أنَّ(أنَّ) هي الموجبة للنصب كان اسمها وخبرها في تقدير اسم فلابد أن يقدر له عامل يعمل فيه، وفيه وقع الخلاف .

وزعم بعض النحويين أنَّ قول الكسائي تقديرٌ لمعنى كلام لا لعامله، وإلّا فقوله يرجع الى قول البصريين ،وأما ماحُكي عنه من أنَّ المستثنى ينتصب لأنه مشبه بالمفعول ،فهو أيضاً قريب من قول البصريين لأنه لا عامل ها هنا يوجب النصب إلّا الفعل المتقدم [(١)]

وبعد أن رد ابن الانباري مذهب الكوفيين والفراء والكسائي صرح بأن مذهب البصريين هو الصحيح اذ قال ((والصحيح قول البصريين))[(٢)]

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف :م(٣٤) /٢٦٤-٢٦٥، وينظر أسرار العربية :١٩٠-١٩١.

(٢) أسرار العربية :١٨٨.

وهو اختيار ابن الحاجب بقوله ((وقال قوم العامل فيه ما قبله بواسطة (الاّ) اذا قال فضلة ،وهو المذهب الصحيح)) [١]

كما اختار هذا الرأي والمذهب ابن عمر الجندي في كتابه الاقليد شرح المفصل اذ ردَّ ما ذهب اليه الكوفيون والزجاج والفراء [٢]

وبعد عرض الآراء والاقوال والمذاهب في هذه المسألة فانَّ الباحث يميل الى أنَّ العامل في المستثنى النصب هو الفعل المضمر (أستثني) أو معنى الفعل بواسطة (إلّا) وهو ما ذهب اليه البصريون والمبرِّد، للحجج والادلة التي ذكرها ابن الانباري ،غير أن هذا لا يقدح بما ذهب اليه الكوفيون من أنَّ (إلّا) هي العاملة فهذا سيخرجنا من جميع المحاذير، فلا تكلف في التوجيه، ولا حاجة الى التقدير هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالاستثناء أسلوب من أساليب الكلام يعبر عنه بمفردات توصل المقصود بإيجاز ووضوح والعرب وضعت (إلّا) لهذا لذا كانت هي المؤثرة في تحديد معناه والاحكام المتعلقة به .

القول في تقديم التمييز على عاملة المتصرف

اختلف النحاة في مسألة تقديم التمييز على عامله اذا كان فعلاً متصرفاً فكان لهم في ذلك مذهبان :

أحدهما:- المنع وهو مذهب سيبويه [٣] وحجته في منع ذلك أنَّ التمييز فاعل في الاصل، والفاعل لا يتقدم، فكذلك ما في قوته .

---

[١] الايضاح في شرح المفصل: ٣٢٥/١ .

[٢] ينظر: الاقليد شرح المفصل :٥٦٣-٥٦٨.

[٣] مذهب سيبويه قال به أكثر البصريين ، وبعض الكوفيين ،ينظر: الكتاب: ٢٠٤/١-٢٠٥، والاصول في النحو: ٢٩٩/٢ والخصائص :٣٨٦/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف المسألة (١٢٠) :٨٢٨/٢ -٨٣٢، والايضاح في شرح المفصل :٣٢٠/١، وشرح المفصل :٤٢/٢ والدر المصون :٣٠٧/٢، واللباب في علوم الكتاب: ١٧٥/٦

الآخر: جواز ذلك وهو مذهب المبَّرد وجماعة من النحويين، ومنهم الكسائي والمازني .[١]

وأكدَّ ابن الانباري الخلاف في هذه المسألة بقوله: ((اختلف الكوفيون في جواز تقديم العامل اذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً نحو (تصبَّبَ زيدٌ عرقاً) و(تفقأ الكبش شحماً) فذهب بعضهم الى جوازه و وافقهم على ذلك أبو عثمان المازني، وأبو العباس المبَّرد من البصريين، وذهب أكثر البصريين الى أنه لا يجوز))[٢]

و رأي المبَّرد في هذه المسألة واضح جلي يذهب فيه مذهب الكوفيين المجوزين تقديم التمييز عن عامله المتصرف، اذ قال: ((واعلم أن التبيين (التمييز) اذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه، لتصرف الفعل، نحو (تصببتَ عرقاً، وعرقاً تصببتُ) ويقول انَّ سيبويه لا يجيز هذا، لأنه يراه بمنزلة قولك :(عشرون درهماً) و(وهذا آخرهم عبداً) فلا يجوز: (درهماً عشرون (و(عبداً هذا آخرهم) .

وردّ المبَّرد عن سيبويه بالقول: وليس هذا بمنزلة ذاك، لان (عشرين درهماً) انما عمل في الدرهم مالم يؤخذ من الفعل، أترى أنّه يقول: (هذا زيدُ قائماً) ولا يجيز (قائماً هذا زيدُ) لانَّ العامل غير فعل) وتقول: (راكباً جاء زيدُ) لان العامل فعل، فلذلك أجزنا تقديم التمييز اذا كان العامل فعلاً))[٣]

---

(١) ينظر مذهب المبَّرد في: المقتضب :٣٦/٣، والجمل في النحو: ٢٤٢:-٢٤٣، والإنصاف في مسائل: ٨٢٨/٢-٨٣٢، والايضاح في شرح المفصل: ٣٢٠/١، والدر المصون :٣٨٦/٢، واللباب في علوم الكتاب: ١٧٥/٦ .

(٢) الإنصاف في مسائل الحلاف : ٢٨٢/٢، وينظر ائتلاف النصرة: م(١٥) :٣٨-٣٩ .

(٣) المقتضب: ٣٦/٣

وممن تابع المبَّرد في القول بجواز تقديم التمييز عن عامله اذا كان فعلا متصرفا ًالكسائي وأبو عثمان المازني، قال ابن يعيش: ((وقد ذهب أبو عثمان المازني، وأبو العباس المبَّرد وجماعة من الكوفيين الى جوازه))[1]

و وافقه الجرمي كذلك [2]واختاره ابن مالك .[3]

واصبح المبَّرد ومن وافقه من النحويين لإثبات مذهبهم بالسماع [4] والقياس أمّا السماع فقول الشاعر :[5]

أتهجر ليلى بالفراق حبيبهـــا   وما كان نفساً بالفراق تطيـــبُ

وقول الاخر :[6]

رددت بمثل السيد نهد مقلص   وكميش اذا عطفاه ماءً تحلبــاً

وقول الاخر :[7]

ضيعت حزمي في ابعادي الأمـــلا   وما ارعويت وشيباً رأسي اشتعل

وأمّا القياس فلان ((هذا العامل فعل متصرف، فجاز تقديم معموله عليه كسائر الافعال المتصرفة، ألا ترى أنَّ الفعل لما كان متصرفاً- نجو قولك (ضرب زيدُ عمراً) جاز تقدُّم معموله عليه نحو (عمرا ضرب زيدٌ) ولهذا ذهبته الى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها اذا

---

[1] شرح المفصل: ٤٢/٢ .

[2] ينظر: الاصول في النحو: ٢٢٩/٢، والخصائص: ٣٨٦/٢ .

[3] ينظر: شرح التسهيل: ٣٨٩/٢ .

[4] ينظر: الدر المصون: ٣٠٧/٢، واللباب في علوم الكتاب: ١٧٥/٦ .

[5] البيت للمخبل السعدي: ديوانه، ٢٨٠، والمقاصد النحوية: ٤٢١/٢، وقيل هو لأعشى همدان أو القيس بن معاذ الملوح العامري .

[6] البيت لربيعة بن مقروم، ينظر: المقاصد النحوية: ٤١٧/٢ .

[7] البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية: ٤٢٤/٢ .

كان فعلا متصرفاً نحو (راكباً جاء زيدٌ) [1]وبذا يجوز تقديم التمييز عن عامله المتصرف قياساً على الحال .

أما البصريون وسيبويه الذين لا يجوزون تقديم التمييز عن عامله فاحتجوا بأن قالوا: ((انما قلنا لا يجوز تقديمه على العامل فيه، وذلك لأنه هو الفاعل في المعنى، ألا ترى أنك اذا قلت (تصبَّبَ زيدٌ عرقاً) و(تقفأ الكبش شحماً) أنَّ المتصبب هو العرق و المتفقئ هو الشحم، وكذلك لو قلت (حَسُنَ زيدٌ غلاما ودابة) لم يكن له حظ في الفعل من جهة المعنى، بل الفاعل في المعنى هو الغلام والدابة، فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلاً لفظاً .

قالوا ولا يلزم على كلامنا الحال حيث يجوز تقديمها على العامل فيها نحو (راكباً جاء زيد) فان (راكباً) فاعل في المعنى ومع هذا يجوز تقديمه، لانا نقول: الفرق بينهما ظاهر ....[2]

وقد رَدَّ ابن الانباري ما احتجَّ به الكوفيون من قول الشاعر ذاكراً روايته الصحيحة، كما رَدَّ قياسهم تقديم التمييز عن عامله المتصرف وأنه كالحال اذ يجوز فيه التقديم ،ورَدَّ أيضاً قولهم انه فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كسائر الافعال المتصرفة .[3]

وممن تابع ابن الانباري في موافقته لما ذهب اليه سيبويه والبصريون في هذه المسألة وردَّ ما ذكره المبَّرد والكوفيون ابن عمر الجندي في كتابه الاقليد في شرح المفصل، فبعد أن أورد الجندي حجج المبَّرد ومن نحا نحوه من النحويين قام بالرد عليها فذكر ((أن الجواب عن الاستدلال الاول أنَّ المميز فاعل فلا يجوز تقديمه بخلاف الحال،

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٨٣٠ .

[2] المصدر نفسه، الموضع نفسه .

[3] المصدر نفسه :٢/٨٣١-٨٣٢

فقولك (جاء زيدٌ) فعل وفاعل و(راكباً) بعد ذلك فضلة في حكم المفعول (فيجوز تقديمه جواز تقديم المفعول نحو(ضرب زيداً عمرو)، والجواب عن الثاني أن الرواية هي (وما كان نفسي) ف(نفسي) اسم كان و(تطيب) خبرها، وكأنه قال (وما كان نفسي طيبة) والجواب الثاني: أنَّ ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء، ومثل ذلك مردود ساقط عن الاحتجاج به...[١]

وكذلك الحال بالنسبة لابن عادل اذ وافق سيبويه وأيده في حجته من أن التمييز في الاصل فاعل، ففي اعراب قوله تعالى ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [٢]ذكر أنَّ المشهور في نصب (شيباً) أنه تمييز منقول من الفاعلية، والاصل (اشتعل شيب الرأس)[٣]ومثله قوله تعالى ﴿ وَءَاتُوا۟ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَـٰتِهِنَّ نِحْلَةً ۚ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ﴾ [٤]

وممن وافق سيبويه والبصريين في عدم جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف الاشموني اذ قال :((وعامل التمييز قدم مطلقاً، أي ولو فعلاً متصرفاً وفاقا لسيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين، لان الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلاً في الاصل، وقد حول الاسناد عنه الى غيره لقصد المبالغة، فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الاخلال بالاصل))[٥] وتابع الصبان الاشموني في موافقته لما ذهب اليه سيبويه في هذه المسألة من

---

[١] الاقليد في شرح المفصل :٥٦١-٥٦٢.

[٢] سورة مريم، اية ٤

[٣] ينظر:اللباب في علوم الكتاب ،٧/١٣، والدر المصون: ٤٩٠/٤

[٤] سورة النساء آية (٤)

[٥] شرح الاشموني على ألفية ابن مالك :١٥٩/٣

عدم جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف فقال شارحا ومعلقا عن عبارة الاشموني قوله (كونه فاعلا في الأصل) أي: وأعطي غير الفاعل في الاصل حكم الفاعل اجراء للباب على وتيرة واحدة ....، وقوله (فلا يغير عما كان يستحقه) لا يقال قد يخرج الشيء عن أصله كنائب الفاعل فانه كان جائز التقديم على العامل وصار بالنيابة ممتنعه، فأي مانع من إعطاء التمييز بصيرورته فضله حكم المفعول من جواز التقديم، لانا نقول الاصل عدم الخروج عن الاصل))[1]

فالصبان اذن يثبت قاعدة يبني عليها رأيه وهي (أنَّ الاصل هو عدم الخروج عن الاصل) فأصل التمييز عنده هو كونه فاعلاً في الاصل فالعلة عنده بعدم جواز التقديم تأتت له عن طريق النظر الى الاصل .

ثم يوجه الصبان الابيات الشعرية التي استدل بها المبَّرد والكوفيون على مجيء عامل التمييز الذي هو فعل متصرف مسبوقاً بالتمييز انما هو من باب الضرورة الشعرية فقال معلقاً عن قول الاشموني: ((قوله (بما ذكر) أي من الابيات، وأجيب بأنه ضرورة))[2]

وبعد عرض الاراء في هذه المسألة يرى الباحث أن ما ذهب اليه سيبويه والبصريون هو الراجح، لان حججهم أقوى وذلك في كون التمييز فاعلاً في الاصل، فكما لا يجوز تقديم الفاعل عن الفعل، فكذلك لا يجوز تقديم التمييز اذا كان هو الفاعل في الاصل، أما ما أنشده المبَّرد والكوفيون فيمكن أن يقابل برواية الزجاجي واسماعيل بن نصر وأبي اسحاق ايضاً :[3]

---

[1] حاشية الصبان :٢/٢٠٠-٢٠١ .

[2] المصدر نفسه، ٢٠١/٢

[3] ينظر: الخصائص ٣٨٤/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف :٨٣١/٢ .

وما كانَ نفسي بالفراق تطيبُ

ويوجه العكبري قول الشاعر: وما كانَ نفساً بالفراقِ تطيبُ

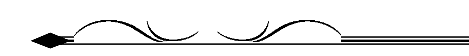
بالقول ((والجواب عن البيت من ثلاثة أوجه: الاول: أنَّ الرواية (وما كان نفسي) فهو اسم (كان) .

والثاني :أنَّ نصبه عن أنه خبر(كان)اي: ما كان حبيبها نفساً، أي انساناً يطيب بالفراق.

الثالث :أنه من ضرورة الشعر، فلا يحتج به على الاعراب في الاختيار [(١)]

أما الابيات الاخرى، فأجيب عنها بأنها ضرورة شعرية كما تقدم.

[(١)] اللباب في علل البناء والاعراب :٣٠١/١.



الخاتمة

خلص الباحث الى النتائج الاتية: -

١) مثل المبرِّد حلقة بارزة من حلقات الخلاف النحوي داخل المدرسة الواحدة .

٢) لم يكن ابن الانباري دقيقا حين ذكر أن المبرِّد خرج على المدرسة البصرية في عامل النصب في المستثنى ؛ إذ أن المبرِّد وافق البصريين في هذه المسالة .

٣) لم يخرق المبرِّد وحده اجماع البصرة ،فقد وافق المبرِّدُ الجرميَّ والمازنيَّ في مخالفة سيبويه ومدرسة البصرة في جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف .

٤) لم يكن المبرِّد مطلقا للأحكام جزافا، وانما اعتمد اصليين مهمين هما السماع والقياس .

٥) كشف لنا البحث رقيّ العقلية النحوية العربية، إذ لم يصبها التقليد الاعمى للمدرسة والعصبية المقيتة في الاتباع ،بل سعوا خلف الدليل والحجة .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تأليف عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي (ت٨٠٢هـ) تحقيق الدكتور طارق عبد عون الجنابي ،ط١، عالم الكتب بيروت ،مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٧هـ /١٩٨٧م.

٢) اتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربع عشر ،تأليف أحمد البنا ،ط١ عالم الكتب ،بيروت – لبنان، مكتبة الكليات الازهرية، القاهرة، ١٤٠٧/ ١٩٨٧م.

٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب، تأليف أبي حيان محمد بن يوسف الاندلسي ت(٧٤٥هـ) تحقيق وتعليق الدكتور مصطفى أحمد النحاس ،ط١، مطبعة المدني، القاهرة المؤسسة السعودية بمصر ،١٤٠٨هـ /١٩٨٧م .

٤) اسرار العربية :تأليف الامام ابي البركات عبد الرحمن بن محمد ابي سعيد الانباري ت(٥٧٧هـ)عني بتحقيقه: محمد بهجة البيطار، وعاصم بهجة البيطار، ط٢ دار الشروق، دمشق– سوريا ،١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م .

٥) اصلاح الخلل الواقع في الجمل ،تأليف عبد الله بن السيد البحليوسي، تحقيق ،حمزة النشرتي، ط١، دار المريخ الرياض، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

٦) الاصول في النحو :تأليف ابي بكر محمد بن سهل بن السراج ت(٣١٦هـ) تحقيق الدكتور: عبد الحسين الفتلي ،ط٢، مؤسسة الرسالة ،بيروت ١٤٠٧ هـ /١٩٨٧م.

٧) الاقليد شرح المفصل: تأليف تاج الدين أحمد بن عمرو الجندي ت(٧٠٠هـ) تحقيق :الدكتور محمد احمد علي ابو كته الدراويش ،ط١ الادارة العامة للثقافة والنشر – جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ،السعودية ٢٠٠٢م/،١٤٢٣هـ .
٨) أمالي ابن الحاجب :تأليف أبي عمرو عثمان بن الحاجب ت(٦٤٦هـ) دار الجيل بيروت – لبنان، ودار عمار– عمان الاردن ، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
٩) الامالي الشجرية تأليف: هبة الله بن علي بن حمزة الحسني المعروف بابن الشجري ت(٥٤٢هـ) دار المعرفة ،بيروت ،د.ت.
١٠) الامالي الشجرية تأليف أبي السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة بن الشجري ت(٥٤٢هـ) د.ط،دار المعرفة، بيروت، لبنان، د.ت.
١١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ،تأليف الامام كمال الدين أبي البركات الانباري ت(٥٧٧هـ) دار احياء التراث العربي ،د.ت.
١٢) أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ،تأليف أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الانصاري ت(٧٦١هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، مطبعة السعادة ،مصر ،١٣٨٦هـ/١٩٦٧م.
١٣) الايضاح العضدي ،لابي علي الفارس ،تحقيق حسن فرهود ،ط٢، دار العلوم، الرياض، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
١٤) الايضاح في شرح المفصل، تأليف ابن الحاجب أبي عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدويني ت (٦٤٦هـ) تحقيق الدكتور، ابراهيم

محمد عبد الله ،ط١، دار سعد الدين ،دمشق، سوريا، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.

١٥) البحر المحيط لابي حيان الاندلسي (محمد بن يوسف) تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ،والدكتور زكريا عبد المجيد النوتي ،والدكتور أحمد النجولي الجمل ،ط١،دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

١٦) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة: تاليف، عبد الفتاح القاضي ،ط٤، مكتبة ألدار المدينة المنورة، ١٤٠٤هـ.

١٧) التبصرة، لابي محمد بن أبي طالب /، تحقيق محمد الندوي ،ط٢، الدار السلفية، الهند ،١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

١٨) التبصرة والتذكرة لابي محمد عبد الله الصميري، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين ،ط١، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١٩) التبيان في اعراب القران :لابي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ،مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ،د.ت.

٢٠) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين :تأليف :أبي البقاء العكبري ت(٦١٦ه) ،تحقيق، الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية ،١٤٢١هـ /٢٠٠٠م.

٢١) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الادب في علم مجازات العرب ،تأليف يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري ت(٤٧٦هـ)طبع بهامش الكتاب، طبعة بولاق ،١٣١٦.

٢٢) تحقيق :عبد الحميد عبد الحميد، دار الجيل ،بيروت ،د.ت .

٢٣) التطور النحوري للغة العربية :تأليف برجشتراسر مطبعة السفاح طبعها حمد حمدي البكري ،١٩٢٩م.

٢٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ،لابن أم قاسم المرادي ،تحقيق :عبد الرحمن سليمان ،ط٢ ،مكتبة الكليات الازهرية ،القاهرة .

٢٥) الجمل في النحو :تاليف ابي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي ت(٣٤٠هـ)تحقيق :الدكتور علي توفيق الحمد ،ط٤ ،مؤسسة الرسالة بيروت – دار الامل – الاردن ،١٤٠٨هـ،١٩٨٨م.

٢٦) الخصائص: تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي ،بيروت، لبنان، د.ت

٢٧) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي (شهاب الدين أبي العباس بن يوسف بن محمد ت(٧٥٦هـ) تحقيق الشيخ علي محمد معوض و اخرين، ط١ دار الكتب العلمية ،بيروت /١٤١٤هـ/١٩٩٤م

٢٨) ديوان المخبل السعدي، جمع وشرح وتحقيق الدكتور ،محمد نبيل طريفي دار صادر ،بيروت – لبنان، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٢٩) ديوان النابغة الذبياني :تحقيق ،محمد أبو الفضل ابراهيم،د.ط ،دار المعارف القاهرة، ١٩٧٧م.

٣٠) ديوان امريءِ القيس ت (٨٠.ق.هـ) تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم ،ط٤، نشر دار المعارف ،مصر، ١٩٦٤م.

٣١) ديوان جران العود النميري ،رواية ابي سعيد السكري ،ط١،مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٥٠هـ، ١٩٣١ م.

٣٢) ديوان جميل بثينة ،نشره :بطرس البستاني دار صادر ،بيروت ،١٩٦٦م.

٣٣) شرح ابن الناظم لالفية ابن مالك ،لابي عبد الله بدر الدين بن مالك

٣٤) شرح ابن عقبل عن الفية ابن مالك: تأليف قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت٧٦٩هـ) ومعه كتاب (منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيلي) تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ،د ط، دار احياء التراث العربي ،د.ت

٣٥) شرح اشعار الهولنديين، صنعه، ابي سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق: عبد الستار احمد فراج، دار العروبة، القاهرة، ١٣٨٤هـ.

٣٦) شرح الاشموني عن الفية ابن مالك المسمى (منهج السالك الى الفية ابن مالك) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ،ط٢، مطبعة مصطفى الباب الحلبي ،مصر ١٩٣٩م.،د.ت.

٣٧) شرح التسهيل (المساعد على تسهيل الفوائد): تأليف: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت ٧٦٩ هـ) ، تحقيق الدكتور: محمد كامل بركات، ط١، دار الفكر، دمشق ، ١٩٨٠م.

٣٨) شرح التسهيل(تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)تأليف: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك ت(٦٧٢هـ) تحقيق محمد باسل عيون السود ،ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ،١٤٢٧هـ /٢٠٠٦م.

٣٩) شرح الدماميني عن مغني اللبيب: تأليف الامام محمد بن ابي بكر الدماميني ت(٨٢٨هـ) صححه وعلق عليه أحمد عزو عناية ،ط١ ،مؤسسة التاريخ العربي – بيروت ،لبنان ،١٤٢٨ه.

٤٠) شرح الكافية الشافية :لجمال الدين عبد الله بن مالك ،تحقيق: عبد المنعم هريدي، ط١، دار المأمون دمشق – بيروت، ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٢م.

٤١) شرح المفصل: تأليف موفق الدين أبي البقاء بن علي بن بعيش الموصلي ت(٦٤٣هـ) وضع حواشيه وهوامشه الدكتور :أميل بديع يعقوب ،ط١، دار الكتب العلمية ن بيروت ،لبنان، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م

٤٢) شرح المقدمة المحسبة: تأليف طاهر بن أحمد بن بابشاذ،تحقيق خالد عبد الكريم ،ط١، المطبعة العصرية، الكويت ،١٩٧٦م.

٤٣) شرح جمل الزجاجي :تأليف :ابن عصفور أبي الحسن علي بن مؤمن الاشبيلي ت(٦٩٩هـ) تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٤٤) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ،تأليف جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الجياني الاندلسي ت(٦٧٢هـ) تحقيق :عدنان عبد الرحمن الدوري ،مطبعة العاني ،بغداد، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

٤٥) شرح كافية ابن الحاجب :تأليف رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي ت(٦٨٦هـ) قدم له ووضع حواشيه الدكتور أميل بديع يعقوب ،ط١ دار الكتب العلمية، بيرت –لبنان ن١٤١٩– ١٩٩٨م.

٤٦) الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) تأليف اسماعيل بن حماد الجوهري ت(٣٩٥هـ)تحقيق :أحمد عبد الغفور عطار ،دزط ،دار الكتاب العربي، القاهرة ،١٩٦٥م.

٤٧) الغرة المخفية في شرح الدرة الالفية :تأليف ابن الخباز ت(٦٣٩هـ)تحقيق :حامد محمد العبدلي ،ط١، مطبعة العاني، بغداد ،١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٤٨) الفرائد الجديدة :تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت(٩١١هـ) تحقيق الشيخ عبد الكريم المدرس، مطبعة الارشاد، بغداد ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م .

٤٩) الفصول الخمسون :تأليف زين الدين بن معطي المغربي، تجقيق: محمود الطناصي مكتبة الايمان عن عيسى البابي الحلبي وشركاه ،مصر ،د.ت .

٥٠) الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ،تأليف نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي الدينية، مطبعة الوزارة ،١٤٠٣هـ /١٩٨٣م.

٥١) القران الكريم

٥٢) الكافية في النحو، تأليف أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب، تحقيق طارق نجم عبد الله ،ط١ دار الوفاء جدة، ١٤٠٧ هـ /١٩٨٦م .

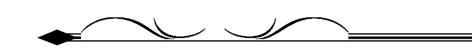
٥٣) الكامل في اللغة والأدب :

٥٤) الكتاب (كتاب سيبويه) تأليف ابي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ،ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٤٠٨ هـ /١٩٨٨م.

٥٥) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل، تأليف جار الله محمد بن عمر ت(٥٣٨هـ) د.ط، دار الكتاب العربي، بيروت ،د.ت .

٥٦) اللباب في علوم الكتاب .لابن عادل الحنبلي (أبو حفص عمر بن علي الدمشقي ت بعد (٨٨٠هـ) تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض والدكتور محمد سعيد رمضان حسن ،والدكتور محمد المتولي الدسوقي حرب ،ط١ ،دار الكتب العلمية ،بيروت، ١٤١٩هـ/ ١٩٨٨م .

٥٧) لسان العرب :تأليف ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ت(٧١١هـ) د.ط، دار المعارف، مصر، ١٩٨١ م .



٥٨) اللمع في العربية :تأليف أبو الفتح عثمان بن جني ،تحقيق حامد المؤمن ،ط٢ مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
٥٩) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية (أبي محمد عبد الحقت(٥٤٦هـ) تحقيق ،عبد الله بن ابراهيم الانصاري، والسيد عبد العال السيد ابراهيم، ومحمد الشافعي صادق العناني ،ط١، الدوحة، قطر ،١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
٦٠) مختصر في شواذ القران من كتاب البديع ،لابن خالويه (الحسين بن أحمد ت(٣٧٠هـ) عني بنشره: برجشتراسر ،د.ط، دار الهجرة ،د.ت.
٦١) المسائل الحلبيات: لابي علي الفارسي، تحقيق، حسن هنداوي ،ط١، دار القلم، دمشق دار المنارة – بيروت، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م .
٦٢) معاني القران :تأليف أبي الحسن سعيد بن مسعدة الاخفش الاوسط ت(٢١٥هـ)تحقيق الدكتور ،عبد الفتاح اسماعيل جلبي ،ط٣، دار الشروق ،جدة –السعودية ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
٦٣) معاني النحو: تأليف الدكتور فاضل صالح السامرائي مطبعة التعليم العالي الموصل، ١٩٨٦م/١٩٨٧م .
٦٤) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، تأليف الامام ابي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ن عبد الله بن هشام الانصاري ت(٧٦١هـ) تحقيق :محمد محيي الدين عبد الحميد ،ط١، مؤسسة الصادق للنشر والتوزيع ،طهران –ايران ،١٣٨٢هـ.
٦٥) المفصل في علم العربية، لابي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ط٢ر،دار الجيل – بيروت، د.ت .

٦٦) المفضليات: للمفضل بن محمد بن يعلي الضبي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ،د.ط دار المعارف ،مصر ١٩٥٢ م.
٦٧) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الالفية المشهور ب(شرح الشواهد الكبرى) ،تأليف بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني ت(٨٥٥هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
٦٨) المقتصد في شرح الايضاح :تأليف :عبد القاهر الجرجاني ،تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ،دار الرشيد للنشر ،بغداد ١٩٨٢م.
٦٩) المقتضب :تأليف أبي العباس محمد بن يزيد المبرد ت(٢٨٥هـ) تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٣١ هـ/ ٢٠١٠- م
٧٠) النشر في القراءات العشر، تأليف أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي المعروف بأبن الجزري، تحقيق: علي الضباع، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت .
٧١) النكت في تفسير كتاب سيبويه، لابي الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمري تحقيق :زهير سلطان ،ط١ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م .
٧٢) همع الهوامع في شرح الجوامع :تأليف الامام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت(٩١١هـ) ،تحقيق :أحمد شمس الدين ،ط٢، دار الكتب العلمية ،بيروت، لبنان ،١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
٧٣) الكامل للمبرد: عارضه وعلق عليه محمد ابو الفضل ابراهيم والسيد شحاتة، دار النهضة، مصر.
٧٤) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي الاندلسي: تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، دار المعرفة، ط١، ١٩٧٩.

٧٥) أنباه الرواة على إنباه النحاة لجمال الدين ابي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ٩٧٦.

٧٦) معجم الادباء المصروف بارشاد الاريب الى معرفة الاديب لشهاب الدين الدين ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، ط١، د.ت: ١٣٧.

٧٧) وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان لابن خلكان، المكتبة العصرية، صيدا، ط١، د.ت: ٢٦٩\١.

٧٨) بغية الوعاء وطبقات النحويين والنحاة للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم.

٧٩) الفهرس لمحمد بن اسحق النديم: حققه وقدم له مصطفى الشويمي، الدار التونسية للنشر، ط١، ١٩٨٥.

What broke the radiator visual In the book (fairness in matters of dispute) to the son Anbari

M.M.Ahmed Jassim Mohammed

Abstract

What Al-Mubarad Disagrees with the Basras in hhis book *al-Ensaaf fi masael Al-Khalaf*

The researcher tackles the issues in which Al-Mubarad violates the group of Basri people in his book *al-Ensaaf fi masael Al-Khalaf.* The study contains six issues: three of which about articles and the other threes nouns.

The study was introduced by a biography of Imam Al-Mubarad in which we tackle his name, date of birth and the reason he called so in addition to the sheikhs, disciples and his most important writings.

I dpened on the two books of Al-Mubarad (*Al-Kamil* and *al-Muqtadhab*) in addition to the book *al-Ensaaf fi masael Al-Khalaf* by Al-Anbari. Also, I depended on other Arab books the most notable of which is Al-*Kitab.*

The study was concluded with the most important findings.